Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة عمل 2025 / 013

النزوح والنجاة المؤقتة وتحول الروابط الاجتماعية: كيف تعيد الحرب تشكيل شبكات المجتمع والسلوك الجماعي في غزة

إعداد:

وحدة البحث والدراسات
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

بدعم من :

NED
NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

آب 2025

المحتويات

مقدمة 3

خلفية بنيوية حول المجتمع الغزي ما قبل حرب 7 أكتوبر 3

التفكك الاجتماعي المستمر: العائلي والطبقي والمكاني 4

التحولات الطبقية وتآكل العقد الاجتماعي 5

التمزق المكاني وانهيار المجتمع المحلي 6

العنف الرمزي وتصدع الهوية الجماعية 8

مراكز الإيواء تحت الضغط: التوترات والعنف واللامساواة 9

تأثير الحرب على النساء والأطفال والفئات المستضعفة 10

لحظات التضامن العابرة مقابل إعادة البناء المجتمعي 11

التناقضات الجوهرية في خطاب "المرونة المجتمعية" 12

التوصيات السياساتية 13

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجهة المانحة

مقدمة

واجه غزة تحولات اجتماعية جذرية منذ حرب أكتوبر 2023، إذ أدت عمليات النزوح الجماعي والبقاء على قيد الحياة بصعوبة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وإعادة تشكيل سلوك المجتمع بشكل غير مسبوق، تشير التقديرات إلى أن ما يقارب تسعة من كل عشرة من سكان غزة أصبحوا نازحين داخلياً خلال الحرب.

هذا النزوح الهائل، المصحوب بمستويات دمار غير مسبوقة، أدى إلى تفكك الروابط العائلية التقليدية وتلاشي شبكات الدعم المجتمعي، بينما برزت أنماط سلوك جديدة يغلب عليها منطق النجاة الفردية والتوتر والعنف الرمزي، في ظل غياب الأمن وندرة الموارد الأساسية، انكمشت قيم التكافل الاجتماعي التاريخية لتحل محلها مواجهة يومية من أجل البقاء؛ ورغم مشاهد تضامن آنية بين السكان أثناء ذروة المعاناة، فإنها لم ترق إلى إعادة بناء مجتمعي حقيقي ودائم، في الوقت ذاته، شاع خطاب "الصمود والمرونة المجتمعية" في الساحة الإعلامية والسياسية، بيد أن الواقع الميداني يكشف عن تناقضات عميقة في هذا الخطاب، حيث يُستخدم أحيانًا للتغطية على حجم التفكك والمعاناة.

هدف هذه الورقة إلى تحليل هذه التحولات التفكيكية بعمق وحيادية لصالح خبراء السياسات وصناع القرار والفاعلين الإنسانيين والمجتمع المدني ككل، تستعرض الورقة خلفية المجتمع الغزي قبل الحرب، ثم تفصل مظاهر التفكك الاجتماعي (العائلي، الطبقي، المكاني) وآثارها على النساء والأطفال والفئات الأضعف خاصة، كما تتناول أوضاع مراكز الإيواء بوصفها بؤر ضغط حادة تبرز فيها التوترات والعنف وعدم المساواة. أخيراً، تقدم الورقة توصيات سياساتية واقعية للتعامل مع هذا الواقع التفكيكي على المدى الطويل، مع التركيز على إعادة بناء العقد الاجتماعي ودعم التعافي النفسي والمجتمعي، بدلاً من الاكتفاء بخطابات المرونة المجتمعية الفضفاضة.

خلفية بنيوية حول المجتمع الغزي ما قبل حرب 7 أكتوبر

قبل حرب 2023، كان مجتمع غزة يرزح أصلاً تحت ضغوط هائلة نتيجة حصار مستمر منذ 16 عاماً وصراعات متكررة، بلغ عدد سكان القطاع حوالي 2.1 مليون نسمة (أكثر من ثلثيهم من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا) يعيشون في بقعة مكتظة تبلغ ~365 كم²، مما جعل غزة من أعلى المناطق كثافة سكانية في العالم، ورغم ارتفاع معدل التعليم النسبي، شهدت غزة معدلات بطالة وفقر خانقة حتى قبل الحرب؛ فقد قُدر معدل البطالة بما يتجاوز 45% (خاصة بين الشباب)، وناهزت نسبة الأسر تحت خط الفقر 50–60%، اعتمد معظم السكان على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي، حيث كان أكثر من مليون شخص يتلقون مساعدات غذائية من الأونروا وغيرها، في الوقت ذاته، كانت الأسرة الممتدة والروابط العائلية تشكل حجر الأساس للنسيج الاجتماعي؛ إذ يعيش أفراد العائلة الكبيرة عادةً في تكتلات سكنية متقاربة ويتقاسمون الموارد والمسؤوليات. وقد انخفض متوسط حجم الأسرة في غزة إلى نحو 5.6 فرد عام 2021 مقارنةً بـ6.5 عام 2007، مع حفاظ العائلات على تقاليد التكافل والدعم المتبادل.

من الناحية السياسية والمجتمعية، عانى النسيج الاجتماعي الغزي من تصدعات داخلية حتى قبل الحرب، فمنذ الانقسام الفلسطيني عام 2007 ووجود سلطتين منفصلتين (حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة)،

تراجعت ثقة المواطنين في المؤسسات وتعمق الانقسام المجتمعي، وعلى الرغم من المعاناة الجماعية تحت الحصار، برزت تحديات ضعف التماسك الاجتماعي والانقسام السياسي وتآكل الثقة بين المواطنين وقياداتهم على مدار سنوات، مع ذلك، استطاع المجتمع الغزي تطوير آليات تكيف وصمود تقليدية؛ مثل شبكات التضامن الأهلي (لجان الإصلاح العشائرية، التكافل بين الجيران، الجمعيات الخيرية المحلية) التي لعبت دور صمام الأمان في فترات الأزمات السابقة.، ولطالما تغنى الفلسطينيون في غزة بفكرة "الصمود"، كقيمة جمعية لمواجهة التحديات والحصار، غير أن حرب أكتوبر 2023 مثلت نقطة تحول غير مسبوقة، كسرت الكثير من تلك الثوابت وفاقمت نقاط الضعف الكامنة في البنية الاجتماعية.

التفكك الاجتماعي المستمر: العائلي والطبقي والمكاني

شكلت العائلة نواة التماسك الاجتماعي في غزة تاريخيًا، لكن الحرب خلفت كارثة إنسانية على مستوى الأسر لم يسبق لها مثيل، أدى القصف واسع النطاق والاشتباكات إلى مقتل وإصابة عشرات الآلاف، كثير منهم من عائلات كاملة، تشير إحصائيات إلى أن الهجمات الإسرائيلية محت 1410 أسرة فلسطينية كاملة من السجل المدني، أي أنه لم يبق أي فرد حي من تلك العائلات، بالإضافة إلى ذلك، هناك ما لا يقل عن 3463 عائلة فقدت جميع أفرادها باستثناء فرد واحد فقط على قيد الحياة، هذه الأرقام المروعة تعني عملياً أن أنساقاً بكاملها من الروابط الأسرية والأنساب قد اختفت بين ليلة وضحاها، فقد خسرت بعض العائلات أربعة أجيال دفعة واحدة، ولم يعد لدى آلاف الأطفال أي والدين أو أشقاء، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 17000 طفل فقدوا أحد والديهم أو كليهما خلال العام الأول من الحرب، مما يخلق جيلاً كاملاً من الأيتام أو الأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية عميقة.

فضلاً عن ذلك، تسببت موجات النزوح القسري في تمزيق الكثير من الأسر الممتدة وتشتيتها جغرافياً؛ فالعائلات التي اعتادت السكن في نفس الحي أو البلدة وجد أفرادها أنفسهم فجأة موزعين بين مدارس الإيواء أو بيوت الأقارب أو حتى على الشوارع في مناطق مختلفة من القطاع. في خضم فوضى النزوح العارم، فُقد الاتصال بين الآباء والأبناء والإخوة؛ حيث انفصل الأطفال عن أهاليهم أثناء الفرار، وعُلق لم شمل العديد منهم لأشهر طويلة في ظل انهيار الاتصالات وفصل شمال القطاع عن جنوبه، وشح المساعدة المخصصة لذلك. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها تلقت آلاف البلاغات عن أشخاص مفقودين خلال الأسابيع الأولى من الحرب، كثير منها لأطفال تائهين أو أشخاص يبحثون عن أقاربهم، إلى جانب الخسائر البشرية، تركت ظروف الحصار والنزوح أثراً عميقاً على تماسك العلاقات الأسرية المتبقية، فمع ندرة الموارد وعجز الأسر عن تلبية احتياجات أفرادها الأساسية، تزايد الضغط النفسي والتوتر داخل الأسرة الواحدة، اضطر الكثير من الآباء إلى اتخاذ قرارات قاسية كإرسال بعض أطفالهم للعيش مع أقارب في مناطق أقل خطورة أو السماح بزواج بناتهم في سن مبكرة لتأمين حمايتهن، وشهدت العلاقات الزوجية توتراً غير مسبوق نتيجة الضغوط الاقتصادية والنفسية الهائلة؛ حيث سُجلت حالات تصاعد للعنف الأسري والمشاحنات داخل الأسرة بسبب العجز والحرمان.

التحولات الطبقية وتآكل العقد الاجتماعي

أدت الحرب إلى إعادة تشكيل البنية الطبقية في غزة بصورة تفكيكية، حيث انهارت مقومات الطبقة الوسطى المحدودة وتفاقمت الفجوة بين القلة التي تملك الموارد والأغلبية الساحقة التي فقدت كل شيء، قبل الحرب، كانت غزة تضم شريحة وسطى من المهنيين وأصحاب الأعمال الصغيرة وموظفي الحكومة، إلى جانب نخبة اقتصادية محدودة تمتعت بامتيازات نسبية (مثل التجار الكبار وبعض المنتفعين من نظام الأنفاق سابقاً). لكن الضربات المدمرة خلال الحرب سوت بالأرض البنية التحتية الاقتصادية والمعيشية: فقد أشارت بيانات الأمم المتحدة في يناير 2025 إلى تدمير أو تضرر ما يقرب من جميع منازل غزة، و80% من المنشآت التجارية، و88% من المدارس، ونحو ثلثي الطرق والأراضي الزراعية.

هذا الدمار الشامل محى ممتلكات ومدخرات آلاف الأسر التي كانت تشكل عماد الطبقة الوسطى، ودفع بأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة إلى حافة الإفلاس. ووفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، هبط الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة تقارب 27% في غضون الشهور الستة الأولى من الحرب، مع خسارة تقدر ب 7.1 مليار دولار مقارنة بالسيناريو المعتاد. كما دُفع 1.74 مليون شخص إضافي إلى دائرة الفقر خلال تلك الفترة القصيرة، ليرتفع معدل الفقر في فلسطين عمومًا إلى 58% بحلول منتصف 2024 – معظمهم من غزة بالطبع، ويُتوقع أنه مع استمرار الحرب، ستتضاعف نسبة الفقر لتتجاوز 60% من السكان، بما يعني فعليًا زوال الطبقة المتوسطة تماماً.

نتائج هذه العملية التفكيكية أن المجتمع الغزي بات أقرب إلى هرم طبقي مقلوب؛ قاعدة عريضة من الفقراء يعتمدون كليًا على المساعدات، وقمة ضيقة قد تشمل المستفيدين بشكل مباشر أو غير مباشر من اقتصاد الحرب، فمع انهيار الاقتصاد النظامي، نشأ اقتصاد ظل يحركه تهريب السلع الشحيحة والمساعدات المسروقة وبيعها بأسعار باهظة في الاسواق، ما أدى إلى ظهور فئة من المتنفذين الجدد الذين راكموا أرباحاً من تجارة الاحتياجات الأساسية مستغلين الانهيار، في المقابل، تدنت القدرة الشرائية لمعظم الأسر إلى حد المجاعة؛ حيث ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية اضعاف مضاعفة عما كانت عليه، وتعذر على الكثيرين العثور على أبسط المواد مثل مواد النظافة وحليب الأطفال، يصف أحد العاملين الإنسانيين في دير البلح المشهد قائلًا: "بعض العائلات لا تملك حتى قطعة قماش أو مشمع لتصنع خيمة، الناس يستخدمون مياه البحر للاغتسال، ويأكل معظمهم المعلبات لأنها الأرخص، لم يعد بوسع أحد أن يقلق حول جودة الطعام أو سلامته؛ فالكل يفكر فقط كيف يجد لقمة يسد بها جوعه".

في ظل هذه الظروف، لم يعد مفهوم "العقد الاجتماعي" قائماً بالمعنى التقليدي؛ فالدولة/السلطة عاجزة تماماً عن توفير الأمن أو الخدمات الأساسية، وشبكات التكافل التقليدية انهارت تحت الضغط، مما ترك الأفراد يصارعون وحيدين، وقد وصفت الأمم المتحدة الوضع في مطلع 2024 بأنه وصل "لمستويات من العوز تجعل غزة غير صالحة للعيش، وأشارت منظمة الأونكتاد UNCTAD إلى أن الفقر النقدي بات شاملًا لكل سكان غزة وأن الظروف المعيشية هي الأسوأ منذ بدء حرب عام 1967.

في هذا السيناريو، تفاقمت اللامساواة الاجتماعية بشكل صارخ. فمن جهة، هناك قلة قليلة تمكنت من النجاة بأصولها أو الحصول على دعم خارجي (مثل تحويلات مالية من أقارب في الخارج أو امتلاك ملاذ آمن خارج غزة)، وربما استطاع بعضهم مغادرة القطاع عبر مصر (حوالي 110 ألف شخص خرجوا عبر معبر رفح خلال الحرب).

عملياً، انعدمت الطبقة الوسطى، واتسعت طبقة الفقراء لتشمل تقريباً كافة السكان، ولم يسلم حتى أولئك الذين كانوا ميسورين نسبياً قبل الحرب؛ فقد وجد الكثير من الموظفين وأصحاب الدخول الثابتة أنفسهم بلا عمل أو دخل مع توقف مؤسسات الدولة والشركات الخاصة عن العمل، وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في الأرض الفلسطينية من 26% قبل الحرب إلى أكثر من 46% بعدها، وصولاً في غزى إلى اكثر من 80%، إن هذه الصدمة الاقتصادية – الاجتماعية تعني أن الركائز التقليدية للاستقرار (كوجود شريحة متعلمة منتجة وطبقة وسطى) قد تآكلت تماماً وبدونها يتعرض السلم الأهلي وقدرة المجتمع على التعافي لخطر كبير، لقد تحول المجتمع الغزي فعلياً إلى مجتمع إغاثة، يعيش أفراده على المساعدات الدولية للبقاء، مما يطرح أسئلة حادة حول مستقبل العقد الاجتماعي والعلاقة بين المواطنين والحكومة (أو أي سلطة حاكمة) في مرحلة ما بعد الحرب؛ فمن الصعب تصور عودة الثقة والشرعية في ظل عجز شبه تام للحوكمة المحلية عن توفير الأمن والاحتياجات الأساسية. وهذا بدوره يعمق حلقة التفكك: فغياب العقد الاجتماعي يعزز النزعة الفردية للبقاء، والنزعة الفردية بدورها تقوض أي إمكانية لإعادة إحياء العقد الاجتماعي.

التمزق المكاني وانهيار المجتمع المحلي

خلفت الحرب إعادة تشكيل قسرية للخريطة المجتمعية والمكانية في غزة. فقبل أكتوبر 2023، كانت كل منطقة في القطاع – سواء مدينة غزة بأحيائها المكتظة، أو بلدات الشمال الحدودية، أو مخيمات الوسط والجنوب، أو قرى الزراعة – تتمتع بقدر من الحياة المجتمعية الخاصة بها. الجيران يعرفون بعضهم، والمدارس والمساجد والساحات تشكل فضاءات تفاعل يومي، وروابط الجيرة والمخيم كانت تمثل نوعًا من الهوية المحلية (مثل هوية المخيمات مقابل المدينة). هذه البنى المكانية–الاجتماعية تعرضت لزلزال هائل بفعل الحرب. فمنذ الأسبوع الأول في أكتوبر 2023، أصدرت القوات الإسرائيلية عشرات الإنذارات بإخلاء المناطق الشمالية والانتقال جنوباً، وبحلول نوفمبر من نفس العام، وُضع حوالي 80% من مساحة قطاع غزة تحت أوامر إخلاء نشطة من قبل الجيش الإسرائيلي.

لنتيجة كانت نزوحاً قسرياً غير مسبوق: أكثر من 1.8 مليون شخص اضطروا لمغادرة منازلهم خلال الأسابيع السبعة الأولى فقط، تركز معظمهم في جنوب القطاع. تذكر تقارير الأمم المتحدة أن نحو ثلثي سكان غزة نزحوا إلى جنوب وادي غزة بحلول أواخر 2023، مما أدى إلى تضخم هائل في الكثافة السكانية بمناطق مثل خان يونس ورفح ودير البلح، يفوق بكثير قدرتها الاستيعابية. على سبيل المثال، مدينة خان يونس (البالغ تعدادها قبل الحرب ~430 ألف نسمة) استقبلت مئات الآلاف من النازحين من غزة والشمال، فتحولت مخيمات خان يونس ورفح إلى مدن خيام عشوائية في الشوارع والأراضي الفارغ.

هذا التغيير الديمغرافي القسري أفرز تداعيات اجتماعية عميقة، فالمناطق التي تم إخلاؤها في شمال القطاع ومدينة غزة تحولت إلى مجتمعات أشباح: أحياء بأكملها باتت خاوية أو مدمرة، ما يعني أن النسيج المجتمعي المحلي فيها قد انقطع تماما، بعض السكان الذين نجوا نزحوا جنوبا، أما من بقي في الشمال فهم قلة قليلة، في المقابل، المناطق المضيفة في الجنوب واجهت انفجاراً سكانياً مفاجئاً أدى إلى انهيار نظم الحياة المحلية فيها، يروي سكان في خان يونس أن شوارع المدينة وبيوتها فاضت بالوافدين؛ عائلات تفترش الأرصفة والحدائق العامة، وأسواق شعبية تحولت إلى مخيمات صغيرة، ومبانٍ سكنية تضم عشرات الأسر في كل طابق، هذا الازدحام الخانق أدى إلى تفكك البنى الاجتماعية التقليدية في المجتمع المضيف أيضاً؛ فقد فقدت الأحياء طابعها الأصلي مع هذا المزيج الجديد من الناس، ونشأت احتكاكات وتوترات بين "الأهالي" والنازحين، تشير تقارير ميدانية إلى أن سكان بعض المناطق المستضيفة عبروا عن استيائهم من الضغط الهائل على الخدمات وشح الموارد، حيث انخفضت قدرة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي عن تلبية الاحتياجات، وانهارت الخدمات الصحية والتعليمية بنسبة تقارب 60% عن مستواها، في المقابل، شعر النازحون بأنهم مهمشون وأحياناً غير مرحب بهم، حيث يتم تصوير معاناتهم كعبء على "أهل الجنوب"، الأمر الذي ولد شعوراً بالنبذ والانفصال النفسي لديهم.

هذا التفكك المكاني، انقطعت شبكات العلاقات التي كانت قائمة في المجتمعات الأصلية. فلم يعد الجار يعرف جاره الجديد في أماكن النزوح، وفقد الناس دعم الجيرة والأسرة الممتدة الذين كانوا قريبين منهم. فعلى سبيل المثال، من اعتاد أن يسكن في مخيم جباليا شمالاً يجد نفسه الآن في مخيم خانيونس جنوباً وسط غرباء تماماً، والعكس صحيح. كثير من الروابط الضعيفة (Weak ties) التي تشكلت عبر سنوات – كعلاقة البقال بجيرانه، والمعلم بطلابه، والإمام بأهل الحي – تلاشت بسبب تفرق الناس. وفي أماكن النزوح الجديدة، لم يتح للناس الوقت أو الظروف لبناء روابط ثقة جديدة؛ فالوضع مؤقت وفوضوي، والجميع غارق في همومه الآنية، كما أن الانقسامات الجغرافية القديمة (مدينة مقابل مخيم، شمالي مقابل جنوبي) ازدادت حدة في المخيال الاجتماعي، أصبح هناك حديث عن "أهل الجنوب" في مواجهة "أهل الشمال" الذين جاءوا مثقلين بالمآسي، وتمظهر ذلك في أشكال مختلفة من التنميط؛ مثل وصم بعض النازحين بأنهم جلبوا الدمار أو بأنهم "مهملون" أو "عبء" على المجتمعات المضيفة، وبرزت ثنائية خطيرة في الخطاب الشعبي: "نازح من الشمال" مقابل "مقيم في الجنوب"، هذه التصنيفات هي تعبير عن تمزق النسيج المكاني والاجتماعي معاً – حيث لم تعد غزة مجتمعاً واحداً متماسكاً جغرافياً، بل أصبحت فسيفساء مفككة تجمعها الجغرافيا وتفرقها ظروف الحرب[1].

يمكن القول إن الحرب شرذمت الفضاء الغزي إلى فقاعات سكانية معزولة ومتوترة. فالمخيمات ومراكز الإيواء المكتظة تفتقر لأي شعور بالمجتمع المنظم أو الهوية المحلية المشتركة؛ هي مجرد تجمعات بشرية في مكان ضيق تتنافس فيه على الموارد. أما المناطق المهجورة والمدمرة في الشمال، فهي تذكير مؤلم بانقطاع شرايين الحياة التي كانت تصلها بباقي المجتمع. بهذا، تضاءلت بشكل حاد قدرة أي منطقة على مساعدة الأخرى أو حتى التعاطف المتبادل، لأن الجميع غارقون في معاناتهم المكانية الخاصة. لقد نجحت سياسة النزوح القسري – كما يرى بعض

[1] مقابلة مع ناشط شبابي في قطاع غزة، بتاريخ 12 يوليو 2025.

الباحثين – في "زرع جزر من الخوف والشك بين أبناء المجتمع الواحد"، حيث أصبح كل فرد وكل عائلة معزولين في هم البقاء الفوري، وفقد المجتمع فضاءاته المشتركة التي تصنع التضامن وتبادل المنافع على المدى الطويل.

العنف الرمزي وتصدع الهوية الجماعية

إلى جانب التفكك المادي في الروابط العائلية والمكانية، شهدت غزة تصاعدًا في مظاهر التفكك الرمزي والثقافي التي تتجلى في الخطاب والسلوك الجمعي، العنف الرمزي هنا يشمل كل تلك الممارسات غير المادية التي تولد الأذى الاجتماعي – من خطاب الكراهية والتحريض، إلى الوصم والتخوين، إلى الانقسامات الهوياتية داخل المجتمع، تاريخياً، يتمتع المجتمع الغزي بهوية وطنية قوية مبنية على المقاومة والصمود، لكن الحرب الراهنة كشفت واستغلت شروخاً عميقة كانت كامنة تحت هذا السطح المتماسك ظاهرياً.

وقد برز ذلك في عدة ظواهر:

1- **ازدياد خطاب الكراهية الداخلي والتخوين:** مع اشتداد المعاناة، طفت على السطح خطابات اتهامية متبادلة داخل المجتمع، على سبيل المثال، لجأ البعض إلى لوم فئات مجتمعية بعينها على ما حدث، كأن يُلام أنصار فصيل سياسي معين أو سكان منطقة معينة على جر البلاد إلى الحرب أو على التقصير في الصمود، وثقت دراسات تصاعداً ملحوظاً في خطاب التخوين والإقصاء في وسائل التواصل الاجتماعي وفي الأحاديث العامة، يستهدف سواءً مؤيدي السلطة في رام الله أو مؤيدي حماس في غزة، متهماً إياهم بالتخاذل أو المتاجرة بدماء الناس، كما انقسم الخطاب جغرافياً بين من نزحوا ومن استضافوهم؛ فبعض النازحين عبروا عن غضب مكتوم لاضطرارهم لترك ديارهم في الشمال استجابةً للقصف الاسرائيلي، وربما لاموا ضمناً المقاومة على استراتيجيتها. في المقابل، سرت بين بعض أهالي الجنوب همسات انتقاد أن "صمود أهل الشمال كان أضعف مما يجب" أو أن "لولا خروجهم من ديارهم لما خسرنا الشمال كله"، هذه السرديات الخطرة تعمق الانقسام النفسي بين مكونات المجتمع، وتعيد إنتاج الانقسامات على أسس جديدة مستغلة فاجعة الحرب.
2- **تأجيج الانقسامات السياسية والفصائلية:** الحرب أيضاً أججت الاستقطاب السياسي الداخلي، فبينما توحد الخطاب الرسمي للفصائل في مواجهة إسرائيل ظاهرياً، برزت تحت السطح خلافات حول إدارة الأزمة. مؤيدو كل طرف سياسي تبنوا روايته وحملوا الطرف الآخر المسؤولية ضمناً على سبيل المثال، انتقد البعض أداء قيادة غزة خلال الحرب واعتبروه مغامرة غير محسوبة، بينما اعتبر آخرون أن السلطة الفلسطينية في الضفة لم تقم بما يكفي لنصرة غزة وتركتها وحيدة.
3- **انهيار المنظومات القيمية والأخلاقية الجمعية:** في ظل الفوضى والخوف، تراجعت أيضا بعض القيم والأخلاق الاجتماعية الجامعة فعلى سبيل المثال، لوحظ ارتفاع في حوادث السرقة والنهب من البيوت المهجورة أو المستودعات الإغاثية، وهو أمر نادر الحدوث بهذا الشكل في النزاعات السابقة، هذه الحالات تفسر بحالة اليأس والجوع، لكنها أيضا مؤشر على تآكل المعايير الأخلاقية الجمعية التي كانت تمنع أفراد المجتمع من الاعتداء على ممتلكات بعضهم حتى في أصعب الظروف، كذلك سجلت حوادث عنف

وشجار في طوابير المساعدات وعلى محطات المياه المعدودة، حيث بات البقاء للأقوى هو الشعار الضمني أحياناً.

4- **الصدمة النفسية الجمعية وفقدان المعنى:** على مستوى أعمق، أنتجت الحرب صدمة جمعية أثرت على الرموز المشتركة والذاكرة الجمعية، كثيرون باتوا يشعرون أن كل ما آمنوا به يتداعى: ففكرة المقاومة المجيدة تصدعت أمام هول الكارثة الإنسانية، وفكرة الصمود البطولي تحولت في نظر البعض إلى مجرد شعار أجوف مقابل معاناتهم اليومية، هذا الفراغ المعنوي هو شكل من أشكال التفكك الرمزي، إذ يفقد المجتمع بعضاً من ركائزه الرمزية التي تمنحه الهوية والمعنى، ومن مظاهره شيوع مشاعر الانهزامية والقنوط لدى قطاعات واسعة، وتعبير البعض صراحة عن رغبتهم في الهجرة والخلاص الفردي بأي ثمن.

مراكز الإيواء تحت الضغط: التوترات والعنف واللامساواة

في ظل هذه الظروف، ليس مستغرباً أن تتحول مراكز الإيواء إلى بؤر للتوترات والعنف المجتمعي، فمعيشة مئات الأسر المجهدة نفسياً في حيز ضيق ولفترات طويلة أدت إلى احتكاكات يومية على أمور تبدو بسيطة لكنها مصيرية لهؤلاء الناس: دور في طابور الطعام، أولوية في استخدام دورة المياه، مكان نوم في قاعة ممتلئة، أو حتى فسحة صغيرة يجلس فيها المرء خارج الزحام، ومع محدودية الموارد، شعر البعض أن الآخرين ينافسونهم في لقمة عيشهم، وقد سجلت تقارير حماية الطفولة والمرأة ارتفاعًا في المشاجرات وأعمال العنف داخل بعض مراكز الإيواء مع تزايد الضغوط، حتى أن وكالة الأونروا نفسها أقرت في إحدى تقاريرها المبكرة (أكتوبر 2023) بأن التوتر بين النازحين آخِذٌ في التصاعد، مع ورود أنباء عن نزاعات عنيفة في بعض مراكزها. لهذا اضطرت الأونروا لمحاولة اتخاذ تدابير مثل الفصل بين العائلات غير المترابطة للحفاظ على الأمان، وتخصيص أماكن منفصلة للنساء والأطفال عند الإمكان، لكن قدرة هذه التدابير على احتواء الوضع كانت محدودة نظرًا لحجم الأزمة.

أحد جوانب العنف الذي ساد في الملاجئ كان ذا طابع قائم على النوع الاجتماعي والعمر، فالأكثر ضعفاً كالأطفال غير المصحوبين والنساء، تعرضوا لمخاطر متزايدة، يوثق تقرير حديث لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ارتفاعاً حاداً في حالات العنف المنزلي والاستغلال الجنسي في أوساط النازحين، ومع غياب الخصوصية، اضطرت عائلات بأكملها (ومنها فتيات ونساء) للنوم في العراء أو في غرف مكتظة مع غرباء، مما عرض النساء لتحرشات وانتهاكات في بعض الحالات، كما سُجلت حوادث لجوء بعض الأسر إلى تزويج بناتها المراهقات مبكراً ظناً بأن ذلك يوفر لهن الحماية في ظل انعدام الأمن، الأطفال أيضا كانوا عرضة للاستغلال؛ فعدد من الصبية تم استدراجهم للقيام بأعمال مقابل غذاء أو مال يسير، ما يُعد نوعا من عمالة الأطفال القسرية أو الاتجار بهم، وكل ذلك نتيجة الفقر المدقع. إن هذه المظاهر للعنف والاستغلال داخل مراكز الإيواء تشير إلى انهيار منظومة الحماية الاجتماعية التي كانت توفرها الأسرة والمجتمع في الظروف الطبيعية.

تأثير الحرب على النساء والأطفال والفئات المستضعفة

كانت النساء والأطفال وكبار السن وذوو الإعاقة من بين الأكثر تضررًا من تفكك النسيج الاجتماعي في غزة خلال الحرب، نظرًا لكونهم في العادة الأكثر اعتمادًا على شبكات الدعم والرعاية المجتمعية التي انهارت تحت الضغط. لقد دفعت الحرب بآلاف النساء إلى واجهة المعاناة وعرضتهن لأشكال متعددة من المخاطر والتهميش:

- تزايد العنف القائم على النوع الاجتماعي: مع تفاقم الضغوط الاقتصادية والنفسية داخل الأسرة ومراكز الإيواء، شهدت غزة ارتفاعًا في معدلات العنف الأسري ضد النساء. أبلغت المؤسسات العاملة في مجال المرأة عن زيادة ملحوظة في عدد الناجيات اللاتي يسعين للحصول على مساعدة جراء العنف الجسدي أو النفسي من الأزواج أو الأقارب، وأشارت عاملة في مركز آمن للنساء بدير البلح إلى أن "هناك ارتفاع حاد في الناجيات اللواتي يلتمسن المساعدة. نحن نعمل في ظروف صعبة... ولا توجد أماكن آمنة كافية"، إن فقدان الرجل لدوره التقليدي كمُعيل وشعوره بالعجز أمام أسرته ترجم نفسه أحيانًا إلى اعتداء على زوجته أو بناته في لحظات الانهيار، في ظل غياب شبه كامل لآليات الحماية المعتادة.

- الاستغلال والانتهاكات الجنسية: خلق انهيار النظام والقانون بيئة خطرة للنساء والفتيات. فقد رُصدت حالات تحرش واعتداء جنسي في التجمعات العشوائية والملاجئ المكتظة التي تفتقر للإضاءة والأمن والفصل المناسب، وكشفت تقارير دولية عن استخدام منهجي للعنف الجنسي من قبل القوات الإسرائيلية أثناء العمليات البرية؛ حيث وردت شهادات عن انتهاكات بحق نساء في المناطق الحدودية خلال التوغلات، كما أن النساء والفتيات اضطررن للخروج يوميًا لمسافات بعيدة لجلب الماء أو الطعام في ظل غياب وسائل النقل والوقود، مما جعلهن عرضة للعنف أو المضايقات على الطرقات. وأمام تفكك المجتمع المحلي، فقدت المرأة شبكة الجيران والأقارب الذين طالما وفروا طبقة حماية أولية، فباتت وحدها في مواجهة تلك الأخطار.

- انهيار خدمات الصحة والتعليم الخاصة بالنساء: تأثرت خدمات رعاية الأمومة والطفولة بشكل كارثي من دمار المستشفيات ونقص الكوادر. لقد تراجعت الرعاية الصحية للحوامل والأمهات الجدد إلى الحد الأدنى؛ كثيرات وجدن أنفسهن يلدن في ظروف غير آمنة تمامًا ودون مساعدة طبية. كما انقطعت برامج التوعية والصحة الإنجابية التي كانت توفرها المراكز النسوية. وبالنسبة للتعليم، انقطعت الفتيات عن المدارس تمامًا، ومع طول أمد النزوح بدأ البعض يشكك في جدوى عودة بناته للمدرسة أصلًا ما دام المستقبل مجهولًا، مفضلين تزويجهن باكرًا. هذه القرارات تعني انتكاسة خطيرة في مكتسبات تعليم المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، وستظهر آثارها لسنوات طويلة قادمة.

أما الأطفال، فحكايتهم مع هذه الحرب وتفكك المجتمع هي الأكثر مأساوية وبراءة. تشير إحصاءات أممية إلى أن الأطفال (تحت 18 عامًا) يشكلون نحو 50% من عدد النازحين الداخليين، أي حوالي مليون طفل اقتلعوا من

بيوتهم وبيئاتهم الآمنة، وقد تأثر الأطفال على عدة مستويات، منها فقدان الأمان النفسي والصدمات، والانقطاع التعليمي والتربوي، وعمالة الأطفال وتحمل المسؤولية مبكرا، واليتم وفقدان الرعاية الأبوية.

لحظات التضامن العابرة مقابل إعادة البناء المجتمعي

على الرغم من المشهد القاتم للتفكك المجتمعي في غزة، برزت أيضًا خلال الحرب لحظات إنسانية مضيئة من التضامن والتلاحم اللحظي بين أبناء المجتمع، حتى وإن كانت سريعة الزوال. ففي الأيام والأسابيع الأولى للكارثة، استجاب الفلسطينيون في غزة بشكل عفوي لنجدة بعضهم البعض: عائلات فتحت أبواب بيوتها –رغم ضيقها– لاستضافة عائلات نازحة لا تربطها بها صلة قرابة مباشرة، وجيران تقاسموا ما لديهم من طعام وماء مع جيرانهم الجدد في مراكز الإيواء، وشبان متطوعون شكلوا فرقاً لرفع الأنقاض وإنقاذ العالقين تحت الركام بأبسط الأدوات، هذه المشاهد، التي تناقلتها وسائل الإعلام في خضم القصف، أظهرت عمق روح التضامن المغروسة في المجتمع رغم كل شيء.

كما تجلت لحظات التضامن في مواقف بطولية فردية أصبحت حديث الناس: كأب اقتحم النيران لينقذ أبناء جاره، أو سيدة تولت رعاية مجموعة أطفال تائهين حتى عثرت على ذويهم، أو أطباء استمروا في إجراء العمليات الجراحية رغم سقوط القذائف بالقرب من المستشفى، هذه الأمثلة وغيرها رسخت الشعور بأن الروح الجمعية الفلسطينية ما زالت حية في أحلك الظروف.

لقد وحد الألم المشترك الناس في لحظة إنسانية آنية تغلبوا فيها على مخاوفهم وانتماءاتهم الضيقة، بيد أن المعضلة تكمن في أن هذه الومضات التضامنية لم تدم طويلاً ولم تترجم إلى بنية اجتماعية مستدامة، فمع استمرار الحرب وطول أمد المعاناة، تآكل رأس المال الاجتماعي الذي شكله التضامن الأولي، فالعائلات التي استضافت غيرها في البداية أُنهكت مواردها مع الوقت، ونفد صبر بعضها تحت وطأة الضغوط اليومية، الأمر الذي خلق شيئًا من البرود والحرج في العلاقة بين الطرفين.

هذا يبين كيف أن الخير الجماعي اللحظي اصطدم بواقع الشح والإنهاك، أضف إلى ذلك، كانت هناك لحظات وحدة عابرة على المستوى السياسي والمجتمعي الأوسع، مثل اتفاق جميع الأطراف في غزة على ترتيب وقفات تضامنية أو صلوات جماعية للدعاء أو تسيير قوافل إغاثة محلية من الجنوب للشمال أثناء الهدنات، لكن حتى هذه المبادرات سرعان ما اعترضتها الوقائع القاسية؛ فالقوافل لم تستطع بلوغ مناطق الشمال لشدة القتال، والوقفات الجماعية تحولت أحيانًا إلى ساحات جدال حول المسؤول عن الكارثة، يمكن فهم هذه الظاهرة من منظور علم الاجتماع الكارثي: ففي المراحل الأولى للأزمات، يميل البشر إلى التكاتف مدفوعين بغريزة البقاء الجماعي وشعور التعاطف، إلا أنه مع طول مدة الأزمة وانعدام أفق حل واضح، يحدث ما يسمى "إرهاق التعاطف" (Compassion fatigue)، حيث تصبح المعاناة جماعية ومستمرة إلى حد يفوق قدرة الناس على التحمل العاطفي والعطاء المستمر؛ وهذا ما واجهه أهل غزة؛ فبرغم أنهم أظهروا تضامناً في البداية، فإن الاستنزاف النفسي والمادي المستمر ولد نوعاً من اللامبالاة القسرية لدى البعض، إذ لم يعد باستطاعتهم مد يد العون وهم أنفسهم بحاجة للعون.

التناقضات الجوهرية في خطاب "المرونة المجتمعية"

كثيراً ما توصف غزة وسكانها بعبارات مثل "المرونة" و"الصمود الأسطوري" في وجه المحن، وانتشر خلال وبعد الحرب خطاب رسمي وإعلامي يمجد "المناعة الاجتماعية" للفلسطينيين وقدرتهم على النهوض مراراً رغم الكوارث، بيد أن الواقع التفكيكي الذي استعرضناه يكشف تناقضات عميقة في هذا الخطاب، بل ويشير إلى مخاطر تبنيه دون تمحيص.

- **التناقض الأول:** هو أن خطاب "المرونة" قد يُستخدم أحيانًا كذريعة لتطبيع المعاناة المطولة. فعندما يكرر المسؤولون أن "المجتمع قادر على امتصاص الصدمات والتكيف"، قد يُفهم ضمناً أنه ليست هناك حاجة ماسة لتدخل جذري أو لمحاسبة أحد على مسببات المعاناة، طالما أن الناس "يتأقلمون". هذا يتجاهل الحقيقة القاسية بأن قدرة التحمل لها حدود، وأن ما يُسمى مرونة في خطاب الإعلام قد يكون في الواقع مجرد تكيف قسري مفعم بالألم، على سبيل المثال، قد يُشاد بقدرة أسرة نازحة على العيش في خيمة لشهور بأنها "قصة صمود"، بينما يغفل هذا الوصف حقيقة أن تلك الأسرة تعاني الأمرين يومياً وأن استمرار هذا الوضع ليس مقبولاً إنسانياً، المرونة الحقيقية لا تعني القبول السلبي بالمعاناة، وإنما تفترض توفر مقومات داخلية وخارجية تمكن المجتمع من تجاوز المحنة، وهذه المقومات تكاد تكون معدومة في غزة حالياً في ظل الحصار والدمار.

- **التناقض الثاني:** يكمن في التعميم المبالغ فيه لهذا الخطاب بحيث يطمس الفوارق داخل المجتمع، فالشائع في الإعلام مثلاً إبراز صور جماعية كصورة لمجموعة أطفال يضحكون ويلعبون فوق ركام، للإيحاء بأن "الحياة تستمر" وأن الأطفال "سريعو التأقلم"، لكن هذا يغفل أن التجارب الفردية متباينة؛ فخلف كل طفل مبتسم أمام الكاميرا ربما عشرات آخرون في حالة صدمة أو حزن عميق لا يظهرون. وكذلك النساء اللواتي عدن للطبخ على مواقد بدائية أمام الخيام قد تُستخدم صورهن كرمز للصلابة، بينما الحقيقة أنهن يفعلن ذلك مرغمات ولا يجدن بديلاً. إن انتقاء مشاهد الصمود وإغفال مشاهد الانكسار يقدم سردية منقوصة ومضللة عن حال المجتمع. نعم، لا يزال هناك أمل وحياة، لكن هناك أيضا هشاشة وانهيار ينبغي عدم إنكارهما.

- **التناقض الثالث:** يتمثل في أن خطاب المرونة يركز على النتائج ويتجاهل الأسباب والبُنى، فهو يشيد بقدرة المجتمع على التكيف بعد الضربة، لكنه نادراً ما يناقش لماذا تلقى المجتمع تلك الضربة أصلاً وكيف يمكن إزالة أسبابها. في الحالة الغزية، الحديث عن صمود الناس قد يحجب النقاش الضروري حول مسؤولية اسرائيل والحصار في إيصال المجتمع إلى هذه الحالة، وكما نبهت تقارير أممية، لا يمكن العودة إلى الوضع السابق على أكتوبر 2023 وكأن شيئاً لم يكن، المطلوب تغيير جذري ينهي البيئة المنتجة للكوارث (أي العدوان المستمر والحصار)، وإلا فلن تنفع "المرونة" كثيراً لأن المجتمع سيتعرض للمزيد والمزيد حتى ينهار تماماً، المرونة ليست بديلاً عن العدالة وإنهاء الأسباب الجذرية للصراع، هناك أيضا بُعد نفسي/ثقافي لهذا الخطاب يستحق التوقف؛ فالإلحاح على الناس بضرورة الصمود والمرونة

ربما يضع عبئاً نفسياً إضافياً عليهم، يشعر الفرد أحياناً بالذنب أو الخجل إذا اعترته لحظات ضعف أو يأس، لأن السردية العامة تتوقع منه أن يكون "بطلاً صامداً"، هذا غير واقعي وضار، فالاعتراف بالضعف والمعاناة خطوة أساسية نحو الشفاء.

التوصيات السياساتية

في ضوء التحليل أعلاه، يصبح جلياً أن التعامل مع واقع غزة "التفكيكي" يتطلب مقاربة بعيدة المدى وشاملة تتجاوز الحلول الإغاثية المؤقتة أو الخطابات التطمينية. فيما يلي مجموعة من التوصيات السياساتية الواقعية التي يمكن أن تسهم في ترميم الروابط المجتمعية وتعزيز التعافي الاجتماعي والنفسي على المدى الطويل:

1- **إعادة إعمار البنية التحتية بحساسية اجتماعية:** مع البدء مستقبلًا في جهود إعادة الإعمار، يجب عدم التركيز على المباني والإسمنت فقط، بل إعادة إعمار المجتمعات. ينطوي ذلك على إشراك السكان المحليين في تخطيط عمليات إعادة البناء مثل تصميم الأحياء السكنية الجديدة بطريقة تراعي الروابط العائلية والجوار السابق (لتوطين العائلات المهجرة قرب بعضها قدر الإمكان)، إعادة بناء المرافق المجتمعية (كالمدارس والمراكز الصحية ومرافق الشباب) لدورها المهم كمراكز تواصل اجتماعي، وينبغي تجنب سياسات إسكان قد تؤدي لخلخلة ديمغرافية دائمة (مثلاً حصر معظم سكان الشمال في الجنوب)؛ بل تمكين من يرغب من العودة إلى مناطقه الأصلية حال تأمينها، لأن عودة الناس لأحيائهم الأصلية ستساعد في استعادة جزء من النسيج الاجتماعي السابق.
2- **برامج دعم نفسي واجتماعي واسعة النطاق:** إن حجم الصدمة الجماعية يتطلب خطة تدخل نفسي مجتمعي شاملة. توصي المنظمات الأممية بتعزيز خدمات الصحة النفسية عبر دعم مراكز الدعم النفسي الاجتماعي المتنقلة والثابتة، ونشر فرق من الأخصائيين في كافة مناطق التجمعات.
3- **رعاية الأطفال والشباب وبناء جيل جديد:** لا بد من برنامج نهضة تعليمي شامل في غزة تعويضًا لما فات الأطفال، يتضمن تكثيف المناهج وتسريع البناء أو الترميم للمدارس، ودعم التعليم غير النظامي (كالتعلم عن بعد إن أمكن) لضمان عدم ضياع المزيد من السنوات الدراسية. كما ينبغي دعم الأيتام وأطفال الشوارع بشكل مستدام، عبر تعزيز منظومة الكفالة الاجتماعية وتخصيص رواتب شهرية لهم ولأسرهم الحاضنة. وفيما يخص الشباب، وهم عماد أي تغيير، لا بد من خلق فرص تطوع وعمل مؤقت لهم في مشاريع إعادة الإعمار والإغاثة، فهذا يحقق هدفين: يوفر دخلاً لشريحة عاطلة كبيرة، ويجعل الشباب جزءًا من الحل في إعادة بناء مجتمعهم، مما يعزز انتماءهم بدل تركهم فريسة للإحباط أو للهجرة.
4- **مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز السردية الوحدوية:** على الجهات الإعلامية والتعليمية المحلية أن تطلق حملات توعية ومناهج ترسخ خطاب التسامح والتماسك بدل الشقاق. يجب معالجة جذور خطاب الكراهية الذي ازداد أثناء الحرب من خلال ورشات عمل وندوات تشارك فيها مختلف مكونات المجتمع (نازحون ومجتمعات مضيفة، مؤيدو فصائل مختلفة، الخ) لتفكيك الصور النمطية المتبادلة. يمكن أيضًا توظيف قادة الرأي ورجال الدين في نشر رسائل الوحدة والعفو، والاستفادة من المنابر الدينية في الدعوة لنبذ

التخوين وتحريم استهداف بعضهم البعض. وعلى المدى البعيد، إدماج مفاهيم التربية المدنية والمصالحة في المناهج المدرسية سيكون ضروريًا لبناء جيل أكثر مناعة أمام الفرقة الداخلية.

5- **تعزيز الاقتصاد المحلي العادل لمنع نشوء تفاوت خطير:** يجب أن تقرن مشاريع إعادة الإعمار ببعد اقتصادي اجتماعي؛ مثلاً أولوية التوظيف في مشاريع الإعمار لأبناء الأسر المنكوبة والعاطلين، وضمان الأجر العادل. وكذلك دعم المشاريع الصغيرة بالتوازي مع المشاريع الكبرى، حتى لا تقتصر الاستفادة على شركات كبيرة أو مقاولين من خارج المجتمع المحلي. إن إنعاش الطبقة الوسطى يتطلب تحفيز القطاعات المنتجة (كالزراعة والصيد والحِرف) ومنحها تسهيلات وقروض ميسرة، لضمان عودة شريحة المنتجين والمهنيين التي انزلقت للفقر.

بدائل سياستية لدور المجتمع المدني في إعادة خياطة النسيج الاجتماعي: التطوع، الشراكات، فض النزاعات، والسلم الأهلي:

يشكل المجتمع المدني في غزة بجميع أطيافه من جمعيات محلية ولجان أحياء وروابط شبابية ونسائية ونقابات ومبادرات تطوعية الرافعة الأهم اليوم لإيقاف النزف الاجتماعي وإعادة خياطة النسيج الممزق، في سياق يتسم بانكماش قدرة المؤسسات الرسمية وتعطل الخدمات، يصبح المجتمع المدني "بنية تحتية اجتماعية" بديلة لتنظيم الموارد، وفض النزاعات، وحماية الفئات الأضعف، وبناء الثقة الأفقية بين نازحين ومجتمعات مضيفة، ويستند هذا الدور إلى خمس وظائف مترابطة:

1- ترسيخ ثقافة التطوع المنظم (وليس العفوي فقط):

الانتقال من مبادرات إغاثة لحظية إلى منظومات تطوع مستدامة عبر أدوات عملية مثل (تبادل ساعات الخدمة)، وسجلات متطوعين موحدة على مستوى المخيم/الحي، ودورات قصيرة لاعتماد المتطوعين في الإسعاف النفسي الأولي، إدارة الملجأ، الحماية من الاستغلال، وإحالة الحالات.

2- بناء شراكات محلية عادلة تربط المجتمع بالمانحين والسلطات:

تأسيس "موائد تنسيق مجتمعية" شهرية تجمع لجان الأحياء ومنظمات المجتمع المدني المحلية مع ممثلي البلديات والجهات الأممية لتحديد أولويات التدخل على أساس معايير علنية، ونشر "بطاقات درجات" شفافية للغذاء والمياه والمأوى. هذا يحد من المحسوبية، ويعيد توجيه الموارد وفق احتياج فعلي، ويرفع ثقة الناس بآليات التوزيع.

3- إنشاء آليات وساطة وفض نزاعات فردية وجماعية:

تشكيل "شبكات وساطة محلية" تضم مخاتير، قيادات نسوية وشبابية، وأخصائيين اجتماعيين، تتلقى تدريباً مختصراً على الوساطة المجتمعية، إدارة الغضب، والمعايير الدنيا للحماية، تعمل هذه الشبكات وفق بروتوكول بسيط: استقبال الشكوى، تقييم المخاطر، جلسات وساطة، اتفاق مكتوب قصير، متابعة. تُعطى أولوية لنزاعات الملاجئ (الدور على الماء/الطعام، الخصوصية)، وللنزاعات بين نازحين ومضيفين.

4- تنشيط السلم الأهلي ومكافحة خطاب الكراهية:

إطلاق "مواثيق سلوك مجتمعية" في كل مركز إيواء تُصاغ بمشاركة السكان (لا للعنف، لا للتخوين، أولوية للفئات الهشة، آليات عقاب/تصحيح غير عنيفة)، وتعليقها علناً مع آلية بلاغات سرية، بالموازاة، تنفيذ حملات رسائل قصيرة ومتكررة (منابر مساجد، إذاعات محلية، مجموعات واتساب للجان) تروج لخطاب الاحترام المتبادل، وتنقض السرديات الإقصائية بين الشمال/الجنوب، نازح/مضيف، فصيل/فصيل.